



مركز جسور للدراسات والتنمية  
Jusoor Center for Studies & Development

# مشاركة النساء في السياسة



أهمية مشاركة النساء في السياسة

## مقدمة:

يتم تداول الحديث عن ضرورة اشراك النساء في العملية السياسية وفي مواضع صنع القرار، وهو مبدأ مهم ولا يأتي من دواعي الرفاهية أو التقليد، وأعمق قليلاً مما يبدو عليه.

وجود المرأة في الحراك السياسي له أهمية للنساء بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة. فقد أدى الاعتراف العالمي بأهمية مبدأ تكافؤ الفرص إلى زيادة عدد النساء الراغبات في العمل بالمجال السياسي وتولي المراكز القيادية الهامة، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على تمثيل كافة أطراف المجتمع في البرلمانات والمجالس المحلية ومواقع صنع القرار الأخرى.

وأدت زيادة التمثيل العادل للفئات المختلفة في المجتمع بالبرلمانات لزيادة ثقة النساء في قدرتهم على صنع السياسات المتعلقة بالمواضيع التي تهمهم بشكل خاص وتهم محيطهم بشكل عام، وهو يحمل تأثير على المجتمع من ناحية تحسين النظرة العامة الموجودة عن النساء في السياسة ويضع اهتمام أكبر على القضايا الخاصة بهن في المجتمع.

ومن المهم انتشار فكرة النساء كعامل محرك للتنمية وهو الذي يجعل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة أمر معترف به، خصوصاً بالتنمية الاقتصادية. وبطبيعة الحال سينعكس هذا على تحسين الأوضاع المعيشية لمجتمعاتهن.

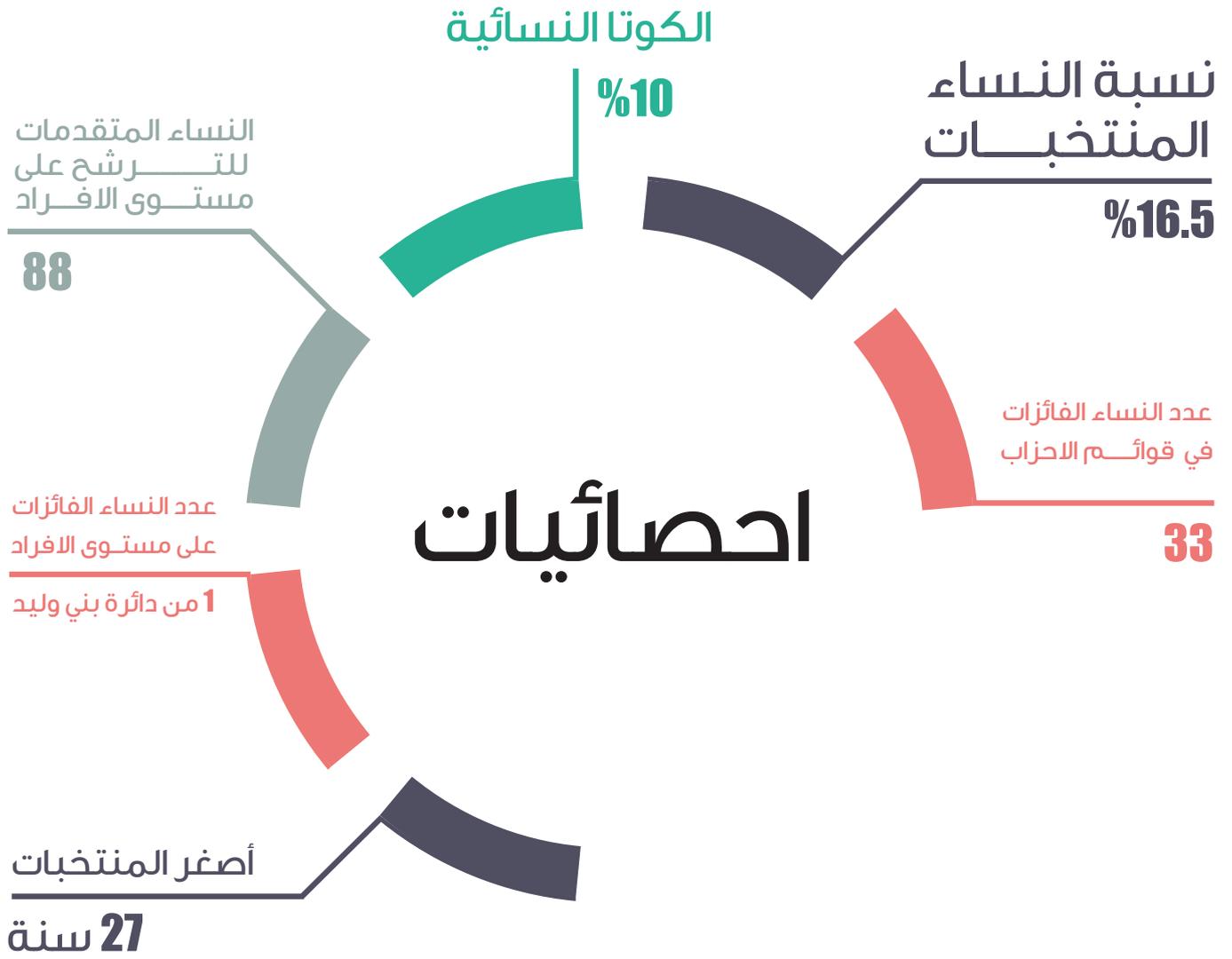
تبقى مشاركة المرأة في السياسة عامل مهم من عدة نواحي وليس مجرد كماله عدد أو تشريعات ومجاملات، بل هو ضروري لتحسين جودة المعيشة في الدولة بصفة عامة.

## المرأة الليبية و السياسة .

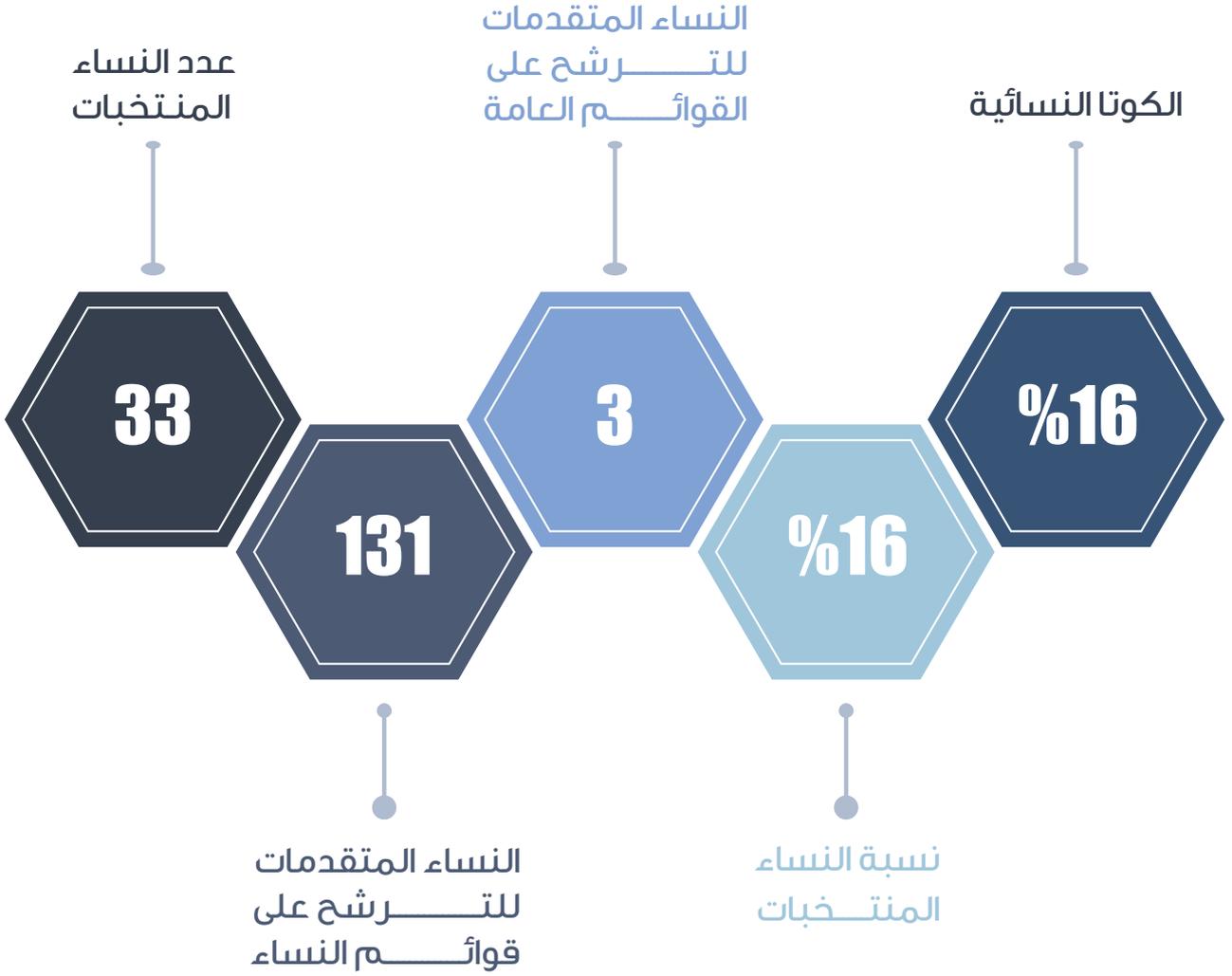
كان تمثيل المرأة في المناصب السياسية منخفضاً للغاية في المرحلة السياسية ما قبل ثورة فبراير 2011، و لم تشغل سوى أربعة نساء مناصب وزارية في وزارات غير سيادية مثل الإعلام والشؤون الاجتماعية و الثقافة وعلى المستوى الهيئات التابعة للجهات التشريعية لم تشغل سوى امرأة واحدة منصب مدير إدارة الرقابة الإدارية.

منذ فبراير 2011 أيدت معظم النساء الليبيات عمليات التغيير نحو الديمقراطية؛ فشاركن في كل المراحل الانتقالية رغم كل التحديات التي تواجه النساء في مجتمع يسوده النظام الابوي، فأُسست النساء الجمعيات الخيرية، والمنظمات المدنية، وساهمت في تأسيس الاحزاب السياسية وعضويتها، وعلى صعيد المشاركة السياسية للمرأة فقد شاركت الناشطات في المجتمع المدني بالإعداد لانتخابات المؤتمر الوطني حيث حرصن على ان تكون هناك تدابير خاصة في قانون الانتخابات بما يضمن مشاركة المرأة، فشكلن حراك نسائي رافض لمسودة قانون انتخابات المؤتمر الوطني التي أقرت نسبة 10% ككوتا للمرأة، هذا الحراك شكل ضغطاً على لجنة وضع قانون الانتخابات، فتم ادخال نظام "الزيبرا" للمقاعد في القوائم الانتخابية الحزبية، مما شجع الكثير من الناشطات السياسيات للالتحاق بالكيانات والاحزاب السياسية لضمان فوزها بالانتخابات، وبفضل هذا النظام ترأست 140 امرأة القوائم الحزبية التي وصلت الى 371 قائمة، وتحصلت النساء على 32 مقعد، في حين لم توفق النساء المرشحات على القوائم الفردية الا بمقعد واحد من 120 مقعد، لتصل مشاركة المرأة في المؤتمر الوطني الى نسبة 16.5% وفي انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور تحصلت النساء على 6 مقاعد من أصل 60 مقعد أي نسبة 10% عن طريق الكوتا.

# انتخابات المؤتمر الوطني



# انتخابات البرلمان



# انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور



## نبذة عن مشاركة النساء في انتخابات المجالس البلدية.

بعد ثورة 2011 تقدمت البلاد نحو حكم محلي أكبر، ففي 2012 مرر المؤتمر الوطني العام قانوناً حول الإدارة المحلية (القانون رقم 59) مقسماً البلاد إلى 99 بلدية. ففي وضع انتقالي مثل حالة ليبيا، تصبح مؤسسات الدولة المركزية وبشكل متزايد غير قادرة على تحمل مسؤولياتها، ولذلك يزداد دور ناشطي الحكم المحلي في انهم الضامنون الأساسيون لاستيفاء الاحتياجات القاعدية وحقوق الشعب الليبي، والبلديات الجديدة يحتمل أن تلعب الدور الحاسم في تقوية الحكم المحلي، عن طريق تزويد الخدمة الفعالة وكذلك المساهمة في حل الصراع وفي أمن المجتمع.

تتكون كل بلدية من مجلس بلدي بعدد 7-9 مقاعد (واحد منها فقط محجوز للمرأة) إدارة البلدية (الديوان)، وفي معظم الحالات يوجد مجلس شورى، يتألف من خبراء وشخصيات محلية تضطلع بتقديم النصح إلى المجلس البلدي.

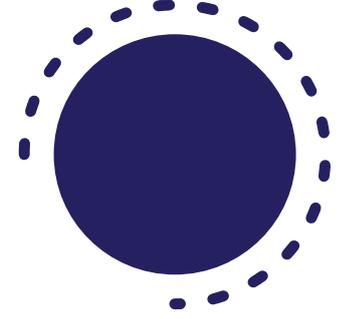
و قد اصبحت البلدية تبعا للقانون "مكلفة بتعزيز اللوائح البلدية، وتأسيس وإدارة المرافق العامة" بما في ذلك على سبيل المثال شؤون الصحية والاجتماعية والخدمات العامة.

شاركت النساء الليبيات في انتخابات الحكم المحلي، سواء كمرشحات، او ناخبات، و موظفات في اللجنة المركزية للانتخابات، وكذلك كمتطوعات في منظمات المجتمع المدني التي شاركت بالتوعية للانتخابات والتعريف بقانون 59 وآليات الترشح والتسجيل للانتخابات ومراقبة لعمل وسير العملية الانتخابية،

شحيحة هي البيانات المتوفرة عن انتخابات المجالس البلدية وغير كافية، حيث أكدت هذه البيانات ان عدد الناخبين المسجلين في انتخابات المجالس البلدية مليون و 300 الف، ذكور 700 الف، بينما عدد الاناث 600 الف، ووصل إجمالي المترشحين للانتخابات 3500 مرشح، ولم تتوفر أي معلومة عن عدد النساء المترشحات، كما ان هناك بلديات لم تترشح فيها نساء ومنها الزنتان، زليتن و جادو، أما فيما يخص مجالس الشورى بالبلديات فلا توجد بها نساء، كما انه لم تستعن وزارة الحكم المحلي بأية مستشارات، الا أن حوالي نصف موظفي الوزارة من العنصر النسائي.

# انتخابات البلديات

الكوتا النسائية: سيدة لكل مجلس بلدي.



لا يوجد



النساء المتقدمات للترشح على مستوى العام.

عدد النساء الغير منتخبات في البلديات.



4

## مفاهيم سياسية.

الكوتا أم الكفاءة: الكوتا وسيلة و ليست غاية و هي اجراء مؤقتة  
يضمن تمثيل لفئات مهمشة في المجتمع للمراكز السياسية.  
وفي مجتمع لم يعتاد على وجود النساء أو الشباب أو ذوي الاعاقة  
أو الأقليات العرقية في مناصب صنع القرار و السياسة, تعتبر  
الكوتا الوسيلة الوحيدة لضمان إيصال أصوات هذه الفئات في  
مواقع صنع القرار.

## عيوب نظام الكوتا

ترشيح سيدات لا يمتلكن الكفاءة ولا القدرة على الخوض في المجال السياسي والتشريعي.

تمثيل النساء على أساس النوع الاجتماعي و دون الأخذ بالاعتبار الكفاءة قد يزيد من تطبيع الصور النمطية السلبية.

التكتلات من النساء في المجالس النيابية تنحصر في المشاكل الخاصة بالمرأة و الطفل و الأسرة مما يحصر النساء في الصور النمطية السائدة في المجتمع.

## مميزات نظام الكوتا

زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار.

اجراء مؤقتة يضمن تغيير الصور النمطية السائدة عن طريق خلق قصص نجاح.

اجراء مؤقتة يضمن تغيير الصور النمطية السائدة عن طريق خلق قصص نجاح خلق تكتلات من النساء في المجالس النيابية مما يخفف من الضغوط التي تعانيها المنتخبات فرادى إن وجدن.

## حجج تدعم أهمية مشاركة المرأة في السياسة

### الأهمية للمجتمع

تمثيل كافة أطياف المجتمع في البرلمانات ومواقع صنع القرار.

العمل على تحسين النظرة العامة للمرأة في المراكز السياسية وكذلك على رفع الوعي العام بقضايا المرأة في المجتمع.

رفع الوعي في القضايا الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية في المجتمع

### الأهمية للنساء في السياسة

زيادة نسبة النساء الراغبات في العمل في المجال السياسي.

تعزيز ثقة النساء في قدراتهن على التأثير في عملية صنع السياسات في البرلمانات و الاحزاب.

التأكيد على دور المرأة في الدفع بعجلة التنمية وضرورة ادماجها في عملية صنع القرار الاقتصادي.

### الحجج

الاعتراف الدولي بمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين

التوزيع العادل في البرلمانات يحسن الشرعية و التمثيل الشامل.

تعزيز المشاركة النسائية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

حقوق النشر تعود لمركز جسور للدراسات و التنمية  
**2018-2017**